2010 Y 9

:

إن العلاقات السعودية الأمريكية راسخة الجذور في التاريخ الحديث فقد ولدت في العام 1933م، وذلك عندما بدأت بواكير التعاون الاقتصادي بين البلدين متمثلة في قيام شركة الزيت العربية الأمريكية بحفر أول بئر للنفط في شرق المملكة، ثم اكتملت نشأة هذه العلاقة في العام 1945م وذلك عندما التقى الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود طيب الله ثراه، والرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت على ظهر السفينة الحربية (كوينسي)، قبل أن تضع الحرب الكونية الثانية اوزارها، ثم ما لبثت ان اصبحت أكثر من مجرد علاقة دبلوماسية حين سميت شراكة في العام 1957م ودخلت منذ ذلك التاريخ مرحلة تحالف استراتيجي يزداد قوة وصلابة كلما تعاقبت الادارات السعودية والأمريكية.[1]

ومما زاد في رسوخ وصلابة هذه العلاقة طيلة ال 77عاماً الماضية قدرتها على مواجهة التحديات والنزاعات الدولية والمتسمة بالأحداث الجسام التي لا تصمد أمامها كثير من العلاقات، ومع هذا فقد ظلت العلاقة السعودية الأمريكية ثابتة عبر السنين.

ونشير أن التقارب السعودي الأمريكي قد زاد بشكل أكبر على أثر الزيارة الموفقة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود إلى الولايات المتحدة في عام 2005، حين كان ولياً للعهد، وما تم خلالها من اتفاقيات علمية وقعها يحفظه الله مع الرئيس الأمريكي جورج بوش وقد فتحت الباب بشكل رحب لاستقبال أمريكا لدفعات متوالية من البعثات الطلابية للجامعات والمعاهد فيها وبطريقة غير مسبوقة في تاريخ البلدين الصديقين.

ومما زاد في زخم العلاقات السعودية الأمريكية وتوطيدها زيارة الرئيس الأمريكي للمملكة في شهر مايو 2008 والتي كانت قد تزامنت مع احتفال شركة أرامكو السعودية بمناسبة مرور ثلاثة أرباع قرن على إنشائها والذي يجسد اهتمام الحكومة الأمريكية بهذا التاريخ الذي بدأ لتبدأ معه نهضة المملكة وشعبها في كل المجالات ولتجد الولايات المتحدة عبر ذلك التاريخ حليفاً اقتصادياً وسياسياً للمملكة . كما يعكس عزم البلدين الصديقين على المضي قدماً في تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية بينهما.

(1) د. عبدالمحسن بن سعد العتيبي، جريدة الرياض العدد 1457 بتاريخ 2008/8/16

و في هذا السياق نجد أن منتدى شيكاغو لفرص الأعمال والذي عقد بتاريخ 28-30 إبريل 2010 بين مسؤولين رفيعي المستوى من المملكة يرافقهم رجال أعمال من مختلف الفئات مع نظرائهم الأمريكيين يحمل أهمية بالغة، خصوصاً للاقتصاد السعودي.

وقد كان تنظيم هذا المنتدى استمراراً للجهود التي قامت بها كل من المملكة العربية السعودية والإدارة الأمريكية، بشأن تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين .

وسوف يتم تقسيم الورقة على ستة أقسام يتعرض فيها القسم الأول للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعرض القسم الثاني لأهمية انعقاد المنتدى في توطيد العلاقات التجارية بين المملكة و الولايات المتحدة الأمريكية، وفي القسم الثالث يتم تسليط الضوء على المحاور التي ناقشها المنتدى ، في حين يقدم القسم الرابع نبذة حول الاتفاقيات التي وقعت أثناء انعقاد المنتدى وفي القسم الخامس يتم الحديث عن النتائج التي تمخض عنها المنتدى، والذي يشكل انطلاقة جديدة للتعاون بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية . وفي القسم السادس يتم تقديم عدد من التوصيات والاقتراحات والتي من شأنها تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية السعودية الأمريكية.

!!! !!! $!!! %&' (!!!$!!!) !!! !!! !!!"#- :

* + '

1- .,. :

ترتبط المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات اقتصادية وتجارية قوية، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية إحد الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة العربية السعودية، وفيما يلي بعض الحقائق[1] :

- تخضع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية لاتفاقيات عديدة، وفى مقدّمتها "اتفاقية التعاون الفنى" بين حكومة المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية، والتى بمقتضاها يسعى الطرفان لتوسيع التعاون في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والصناعة بينهما بروح من التفاهم المشترك و التام. (صدرت الموافقة عليها بالمرسوم الملكى رقم م / 21 بتاريخ 28/3/1395 هـ).

(1) انظر: غرفة الشرقية ، العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية ، مارس 2010

- إبرام اتفاقية الاستثمارات الخاصة المضمونة بين حكومة المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بغية زيادة مشاركة الشركات الخاصة الأمريكية في المشاريع الهادفة الى إدخال التكنولوجيا الحديثة إلى المملكة العربية السعودية، (صدرت الموافقة عليها بالمرسوم الملكي رقم م / 22 بتاريخ 29/3/1395 هـ).

- حقق الميزان التجاري - بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية- فائض لصالح الولايات المتحدة الأمريكية يقدر بحوالي 136414 مليون ريال، عام 2008 م .[1]

6208-2004 5*/0 1 2 * + ' % 3)4 "# -2

بلغت قيمة صادرات المملكة العربية السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 حوالي 195521 مليون ريال سعودي، مما يمثل 16.63٪ من إجمالي قيمة صادرات المملكة العربية السعودية للعالم، في العام نفسه.

وارتفعت قيمة صادرات المملكة العربية السعودية إلى الولايات المتحدة الامريكية، عام 2008 بمقدار 48089 مليون ريال سعودي، مقارنة بعام 2007، كما ارتفعت بمقدار 114161 مليون ريال مقارنة بعام 2004. فيما ارتفع معدل نمو الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 حوالي 32.6٪ عن العام السابق.

و قد بلغ حجم الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال العام 2008 حوالي 78903 ألف طن، مما يمثل 17.4٪ من حجم صادرات المملكة العربية السعودية إلى العالم، في نفس العام.

615صدرت المملكة العربية السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ما قيمته حوالي 2.6٪ من إجمالي قيمة صادرات الدول المصدرة للولايات المتحدة الأمريكية، عام 2008.

6153 7 8

6 2008-2004 5*/0 1 2 * + ' 9; 3)4 "#

< = 1 > %' $

ونشير هنا إلى أن المملكة تصدر سلع متنوعة للولايات المتحدة واهم هذه السلع هي: زيوت نفط خام، سماد اليوريا، كحولات دورية عطرية، اثلين جلايكول (ايثان ديول)، صودا فى محلول مائى او صودا سائلة، وغيرها من السلع. (أنظر الجدول رقم(1)) أدناه.

6153 1 ?

* + ' 9; $ %&' @ 3A

B2008B C

1 > %' $

6D = 1 > % 5&	* ' % 3=
191858	زيوت نفط خام
1136	سماد اليوريا
549	كحولات دورية عطرية
306	اثلين جلايكول (ايثان ديول)
133	صودا فى محلول مائى او صودا سائلة

F * + ' $ %&' ($) F G E : '

2010H

6253 1 ?

2008B C F * + ' I $ %&' 3A

B

& 6D = 1 > % 5	* ' % 3=
4013	سيارات خاصة سعة (1501- 3000) سم^3
2860	قطع غيار طائرات
2053	سيارات خاصة سعة (> 3000) سم^3
1946	اجزاء للتوربينات الغازية
1918	سيارات خاصة مستعملة سعة > 3000سم^3

F * + ' $ %&' ($) F G E : '

2010H

!! !!) !! !! M # N E !!8 D !! L !! K !! &A- : !! K

يتخذ عقد منتدى شيكاغو للفرص الاستثمارية في هذا الوقت أهمية بالغة، حيث أن سعي القطاع الخاص الأمريكي للاستثمار في الخارج يعتبر أحد المخارج للأزمة الاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد الأمريكي، و من هنا فإن اغتنام فرص لفتح آفاق استثمارية في مناطق واعدة كالمملكة ومن خلال حجم الفرص التي طرحها الوفد السعودي أمام المستثمرين الأمريكان يعتبر مهم للطرفين.

فقد قدرت الفرص الاستثمارية التي طرحت خلال المنتدى بنحو 500 مليار ريال،[1] وقد تركزت الأنشطة المطروحة على صناعات مشتقة من النفط والغاز

(1) انظر موقع أرقام على شبكة الانترنت:
http://www.argaam.com/Portal/Content/ArticleDetail.aspx?articleid=156243

كالبتروكيماويات والبلاستيك والذي يعكس قراءة جيدة للمواءمة بين الإمكانيات والاحتياجات النوعية للصناعات التي ترغب المملكة بتوطينها محلياً فالوقت الحالي يُعتبر ملائماً لجذب الشركات الأمريكية التي تتمتع بتكنولوجيا عالية ومتقدمة وريادة دولية لنقل خبراتها وإمكانياتها لنا.. فلن تتاح الفرص في كل مرة لتحقيق ذلك.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أوراق القوة التي يحملها الوفد السعودي معه نجد أن توفير طاقات إنتاجية عالية وكبيرة من النفط والغاز مع بعض المزايا النسبية يُغري المستثمرين باستثمار آمن لأن كفاية الإمدادات تعني ديمومة المشروع لفترات طويلة.. ويحسب لنا بأنه استثمار لطاقات فائضة يتم توظيفها بشكل يحقق عائداً استثمارياً أكبر للثروة الأحفورية خصوصاً أن العالم يتجه لتعدد مصادر الطاقة بشكل واسع مما يسمح بتوفير جزء كبير من استهلاك الطاقة النفطية والغازية لاستخدامها بصناعات أكثر نفعاً للعالم وكون المملكة تتوفر بها هذه الطاقات.

D L' 12P.Q 8 L -:O J

ناقش المنتدى تسعة محاور إستراتيجية، تتركز في: الطاقة والمال والاستثمار وتقنية المعلومات والماء والكهرباء والصناعات الكيماوية والبلاستيكية وقطاع الإنشاءات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والزراعة والتعليم

وقد تم تسليط الضوء على الفرص الاستثمارية المميزة في المملكة لرجال الأعمال الأميركيين، حيث ساهم المنتدى بتعريف الجانب الأميركي بما تعيشه المملكة من نقلة حضارية في الجوانب التجارية والتعليمية والثقافية.وقد جاء ذلك خلال اللقاءات التي تمت بين الوفد السعودي المشارك و رجال الأعمال الأمريكيين الذين شاركوا بالمنتدى.

ويشار هنا إلى أن أوراق العمل التي قدمت شملت كل المجالات التعليمية والتجارية والاستثمارية، وقد ضم الوفد السعودي ممثلين لقطاع التعليم كونه المصدر الأساسي للتنمية، حيث تمت مناقشة كيفية استثمار التعليم وتفعيل الاقتصاد المعرفي في دعم التنمية من خلال برامج مشتركة مع الجهات ذات العلاقة.

وتم بحث ومناقشة الفرص الاستثمارية، حيث كان الهدف من عقد المنتدى جذب الاستثمارات الكبيرة المعتمدة على منتجات الميزة النسبية التي تتمتع بها المملكة في قطاعي البتروكيماويات والثروة النفطية والمعدنية، والتي من المتوقع أن تعزز الشراكة الاقتصادية وتسهم في تبادل الفرص الاستثمارية بين البلدين وزيادة حجم التبادل التجاري خلال الأعوام المقبلة.

ويذكر أن من بين المشاركين في المنتدى هيئة الاستثمار السعودية التي عرضت المشاريع الضخمة المتوفرة بالمملكة خلال السنوات الخمس المقبلة،[1] إضافة إلى توضيح مكانة المملكة الاقتصادية والفرص المتاحة للشركات والمستثمرين الأميركيين.

D L' 12P Q 0# 3A -: $

أبرمت وزارة التجارة والصناعة السعودية اتفاقيات تعاون استراتيجي مع شركة جنرال إلكتريك GE خلال المنتدى بهدف الإسهام في بناء اقتصاد مستدام عبر التركيز على تحفيز النشاط الصناعي، وتطوير الأبحاث والتعليم، وتوفير فرص العمل المتميزة للمواطنين السعوديين. وستعمل شركة "جنرال" على وضع إطار عمل للتعاون، واستكشاف الفرص المتوافرة محلياً ودولياً في القطاع الصناعي في المملكة.

كما سيتعاون الطرفان أيضاً على تطوير مشاريع دولية، والعمل مع مؤسسات التمويل الحكومية والمانحة لتشجيع التصدير، مع التركيز على إفريقيا والعالم الإسلامي، إلى جانب تقديم الشركة خلاصة خبرتها الطويلة لعمل دراسة شاملة للإستراتيجية الوطنية للصناعة قبل إطلاقها في المملكة.

وتأتي هذه الشراكة التي تمت بين وزارة التجارة والصناعة وجنرال إلكتريك في إطار خطة عمل الشركة في المملكة واستراتيجيتها التي تركز على إدارة عملياتها بما ينسجم مع المتطلبات المحلية، وترسيخ مكانتها كشريك موثوق لدعم الأهداف التنموية في المملكة. وتعكس مذكرة التفاهم الموقعة التزام "جنرال" بالمساهمة بدور إيجابي في دعم عملية التنمية المستدامة ورفع مستويات التنافسية في المملكة من خلال الاستثمار وتطوير إمكانات الشركة والتقنيات المحلية ونقل المعرفة، إضافة إلى توفير فرص عمل لأصحاب المهارات الصناعية والتقنية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية التالية: الطاقة، الرعاية الصحية، النقل، والمياه، وذلك بما ينسجم مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للصناعة في السعودية.

فيما تتولى وزارة التجارة والصناعة السعودية مسؤولية دعم عمليات التنويع الاقتصادي في المملكة، من خلال حفز القطاع الصناعي، وتسعى لإطلاق الاستراتيجية الوطنية الصناعية خلال الفترة المقبلة،[2] حيث تركز المملكة جهودها نحو تنويع القطاعات الاقتصادية وإطلاق مبادرات التنمية المستدامة التي تدعم النمو

(1) انظر: موقع الأسواق العربية على شبكة الانترنت
http://www.alaswaq.net/articles/2010/04/28/34080.html

(2) أنظر جريدة إيلاف على شبكة الانترنت
http://www.elaph.com/Web/Economics/2010/4/556733.html

السكاني المتسارع الذي تشهده حالياً. كما تتبع المملكة إستراتيجية متعددة المحاور ترتكز على تطوير قطاعات التعليم والأبحاث والتصنيع[1]. وهو ما يمكن لشركة GE أن تسهم في دعمه بدرجة كبيرة وفاعلة.

ونشير هنا إلى أن شركة جنرال إلكتريك GE تحظى بحضور قوي في المملكة منذ أكثر من سبعة عقود، وكانت قد قدمت أول توربين يجري استخدامه في أول مصفاة للتكرير في المملكة. كما عززت GE وجودها من خلال عقد الشراكات مع القطاعين العام والخاص، ولديها عديد من المنشآت الرائدة في مجال الدعم وخدمات التصليح ومراكز التدريب في قطاعات النفط والغاز والطاقة والمياه والملاحة الجوية والرعاية الصحية، وتقدم هذه المنشآت خدماتها على المستوى الإقليمي.

وقد توصلت وزارة التجارة والصناعة أيضاً إلى عقد اتفاقية مع شركة والثام الأمريكية Waltham, للاستفادة من خبراتها في مجال الطاقة المتجددة.[2]

كما توصلت مؤسسة «مورغان ستانلي» أيضاً إلى اتفاقية مع «البنك الأهلي التجاري» في المملكة العربية السعودية، في مجال الخدمات الاستشارية. هذا بالإضافة إلى اتفاقية بين الأمريكيين والسعوديين لإنشاء مركز لرواد الأعمال في المملكة.

(1) أنظر: جريدة الاقتصادية ، العدد 6045 بتاريخ 30إبريل 2010

(2) أنظر:

Chicago Breaking Business Website, dated, 28/4/2010.
http://www.chicagobreakingbusiness.com/2010/04/saudi-arabia-chicago-forum-to-focus-on-trade.html

إن من أهم النتائج التي تمخض عنها المنتدى هو تفعيل الاستثمارات الأمريكية في السوق السعودي في هذا الوقت من خلال نقل صناعات متخصصة للسوق السعودي لتتحقق معها عدة فوائد منها: -

- رفع مستوى الناتج المحلي وتحقيق هدف إستراتيجي بأن تمثل الصناعة خمس الناتج المحلي. حسب الخطة الإستراتيجية للصناعة.
- توطين التقنية، حيث انه من المهم الاستفادة من التطورات التقنية الحديثة التي تمتلكها الشركات الأمريكية في مجال المعلومات الصناعية والشبكات، ونظم المعلومات الجغرافية والمواصفات والمقاييس وأنظمة الجودة الشاملة لتطوير القطاع الصناعي السعودي، للمساهمة في توفير المعلومات الصناعية الحديثة وبناء قواعد المعلومات وتشجيع الاعتماد على الاقتصاد الرقمي والمعرفي، وتوفير المزيد من فرص العمل للشباب السعودي في هذه المجالات.
- توفير الفرص الوظيفية للشباب السعودي والذي يتعلم جزء منه في أميركا وغيرها من الدول المتقدمة حتى يتم توظيف العلم بما يعود بالنفع على الاقتصاد المحلي.
- مساعدة رجال الأعمال السعوديين على المشاركة باستثمارات تحتاجها المملكة للاستفادة القصوى من الثروة التي تمتلكها.
- تنمية الاستثمار في التعليم، حيث يأتي الاستثمار بالتعليم ضرورة قصوى. فالمملكة ترسل طلابها للخارج لكي يحصلوا على العلوم في الجامعات والمعاهد الأمريكية في الوقت الذي تستطيع فيه المملكة نقل هذه العلوم للداخل من خلال الاستثمار المشترك مع جامعات ومعاهد عريقة وفق الاحتياج المحلي لتطوير مخرجات التعليم، مما يؤدي إلى رفد سوق العمل باحتياجاته بيسر وسهولة أكبر. وكذلك تطوير الصروح العلمية القائمة من خلال منافستها مع القادمين الجدد.[1]
- زيادة إنتاج المملكة من الماء والكهرباء والذي يتطلب جذب استثمارات كبيرة مما يعني الحاجة لدخول مستثمرين أجانب مع نظرائهم المحليين في هذه المجالات للوصول إلى معدلات كافية من الاحتياج المحلي بوقت قصير يتلاءم مع نمو معدلات الاستهلاك، حيث أن النمو الكبير على الطاقة الكهربائية في المملكة سوف يستمر بمعدلات عالية لا تقل عن 6-7٪ خلال العقد القادم وان ذلك يحتم مسايرة ذلك الطلب ليس فقط في زيادة قدرات التوليد والنقل

(1) أنظر:

محمد سليمان العنقري، جريدة الجزيرة ، العدد 13729، بتاريخ 2010/5/1.

ولكن أيضا من خلال تطبيق برامج ترشيد استخدام الكهرباء وإدارة الأحمال خلال ساعات الذروة الصيفية ورفع كفاءة محطات التوليد الحالية بالإضافة إلى الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة. وفي هذا السياق فإن شركة الكهرباء تخطط لبناء أكثر من 30 ألف ميجاوات إضافية خلال الفترة من 2010 وحتى عام 2020م من خلال 20 مشروعا للتوليد وهو ما يعادل 70 ٪ من القدرات الحالية باستثمارات تصل إلى 50 بليون دولار خصصت الشركة حوالي 30٪ منها للمستثمرين من القطاع الخاص كمنتجين مستقلين تقوم الشركة بشراء إنتاج محطاتهم بموجب اتفاقيات شراء طويلة الأمد، فقد اعتمدت الشركة ضمن خطتها للسنوات العشر القادمة ربط مناطق المملكة بشبكة موحدة على الجهد الفائق، بحيث يتم ربط شمال المملكة بجنوبها وشرقها بغربها باستثمارات لا تقل عن 24 مليار دولار.[1]

- تطوير قطاع البناء والتشييد، فالمملكة تشهد اليوم طفرة كبيرة في هذا المجال، وتحتاج إلى تقنيات عالية تتوطن فيها لتحقيق عدة أهداف كرفع مستوى الشركات المحلية وتقديم حلول عملية لتحقيق الجودة والتكلفة المناسبة والمساهمة بإنجاز المشاريع المطلوبة نظراً لحجمها الكبير الذي سيستمر لسنوات طويلة على مستوى القطاع الخاص والعام وتهيئة البنى التحتية لجذب الاستثمارات.
- التعرف على التجربة الأمريكية في تنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والاستفادة من خبراتها وفتح فرص المشاركة بين الطرفين السعودي والأمريكي لكي تتطور بيئة العمل بالمملكة بشكل أوسع، حيث أن المملكة دولة مستهلكة وتعتمد على الاستيراد الخارجي بشكل كبير. والذي يتطلب توسيع الطاقة الإنتاجية بما يحقق التنمية المستدامة.

[1] موقع جريدة الجزيرة السعودية على شبكة الانترنت، العدد 13732 بتاريخ 2010/5/4م
http://www.al-jazirah.com/20100504/ec8d.htm

= = :- @ :

- توطين التقنية، حيث أن استفادة المملكة من التقنيات الحديثة المستخدمة في الصناعات الأمريكية في حال تم نقلها للمملكة يمكن أن تلعب دوراً محورياً في تطوير صناعات ذات قيمة مضافة للاقتصاد السعودي.

- عقد مؤتمر سعودي أمريكي سنوي للاستثمار في مدن امريكية وسعودية ، بحيث يعقد بشكل دوري وبالتناوب في كل من الولايات المتحدة والسعودية على أن يكون المؤتمر القادم في في مدينة الرياض في شهر إبريل القادم.

- تسريع ومنح مميزات للمشاريع السعودية الأمريكية المشتركة في القطاعات الإستراتيجية والإنتاجية.

- زيادة الاستثمارات المشتركة في مجال التعليم ، حيث أن تنمية الاستثمار في التعليم، يعتبر ضرورة قصوى بالنسبة للمملكة. فالمملكة لديها الفرصة للاستفادة من التعامل مع جامعات ومعاهد عريقة وبما يتناسب مع احتياجات السوق السعودي.

- تطوير الاستثمارات المشتركة بين الجانبين السعودي والأمريكي في قطاع البناء والتشييد، وبما يؤدي إلى رفع مستوى الشركات السعودية.

- تفعيل دور سفارة خادم الحرمين الشريفين في الولايات المتحدة الأمريكية، في تسهيل إجراءات سفر رجال الأعمال السعوديين لأمريكا، حيث أن ذلك يخدم مصالح القطاع الخاص السعودي والأمريكي.

- توفير قاعدة بيانات حول الفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة عن طريق الملحقيات التجارية السعودية في الولايات الأمريكية.

- التعرف على التجربة الأمريكية في تنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة. والاستفادة منها بالشكل الأمثل.

1- د. عبدالمحسن بن سعد العتيبي، جريدة الرياض العدد 1457 بتاريخ 2008/8/16 .

2- انظر: غرفة الشرقية ، العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية ، مارس 2010.

3- موقع أرقام على شبكة الانترنت:

http://www.argaam.com/Portal/Content/ArticleDetail.aspx?articleid=156243

4- موقع الأسواق العربية على شبكة الانترنت

http://www.alaswaq.net/articles/2010/04/28/34080.html

5- جريدة إيلاف على شبكة الانترنت

http://www.elaph.com/Web/Economics/2010/4/556733.html

6- جريدة الاقتصادية ، العدد 6045 بتاريخ 30إبريل 2010

7- Chicago Breaking Business Website, dated, 28/4/2010. - 7
http://www.chicagobreakingbusiness.com/2010/04/saudi-arabia-chicago-forum-to-focus-on-trade.html.

8- Middle East and North Africa Financial Network website, dated, 1/5/2010

http://www.menafn.com/qn_news_story_s.asp?StoryId=1093327470

9- محمد سليمان العنقري، جريدة الجزيرة ، العدد 13729، بتاريخ 2010/5/1.

10- موقع جريدة الجزيرة السعودية على شبكة الانترنت، العدد 13732 بتاريخ 2010/5/4م

http://www.al-jazirah.com/20100504/ec8d.htm